الفصل الثالث

تحليل أوضاع النظام العربي

د. إمحمد مالكى(*)

يرسم الوضع العربى الراهن صورة لافتة عن مظاهر الاستعصاء التى طالت جسمه، واستحكمت فى كفاءة أطرافه على الفعل البناء، القادر على التأثير فى واقع وحداته أفقيا، وإسعافها عموديا، فى التفاعل بشكل إيجابى، من دون خسائر، مع التغيرات العميقة التى ميزت تسعينيات القرن الماضى والعشرية الأولى من الألفية الجديدة. بل يمكن القول، بعيدا عن ثنائية التفاؤل والتشاؤم، إن أكثر مناطق العالم ارتباكا على صعيد وضوح الرؤية والمعالم، وتماسك الاستراتيجية والتوجهات، هى المنطقة العربية.

ولست أدرى هل من المصادفة أم من مكر التاريخ أن العرب الذين دشنوا القرن العشرين بجرح التقسيم والتجزئة (اتفاقية سايكس - بيكو ١٩١٦)، دخلوا الألفية الثالثة وهم فى أسوأ حال، قياسا على شعوب ومجتمعات فى مناطق كثيرة من العالم. ونميل إلى الظن أن الوضع العربى اليوم أعقد وأخطر، من حيث طبيعته وأبعاده، مما كان عليه الأمر من قبل. فالدولة العربية التى توقفت مسيرة تطورها بفعل الاستعمار، أو خرجت من عباءة هذا الأخير، وعز عليها استكمال بناء ذاتها وتقويته، بعد مرور أكثر من خمسة عقود على استقلالها، تعانى اليوم خطر التفكك الداخلى بفعل نزعات التمرد والانفصال، بل دخل بعضها خانة ما يسمى "الدول الفاشلة" أو "المنهارة".

ليست صورة الوضع العربى أعلاه فرضية فى حاجة إلى دليل، إنها حالة واقعية قابلة للبرهنة والإثبات على أكثر من مستوى. فمن جهة الدمقرطة وتوسيع اختيارات الناس فى المشاركة وتدبير الشأن العام، تشترك الدول

(*) أستاذ العلوم السياسية، مراكش، المغرب.

العربية فى تدنى منسوب هذه القيم فى ممارسة نظمها، بل إن ترتيبها يأتى فى أسفل مقياس الديمقراطية فى العالم. ومن زاوية التنمية، بمعناها الشامل، تكشف المؤشرات ذات الصلة وجود تراجع خطير فى قدرة البلاد العربية على امتلاك مصادر الاكتفاء الذاتى؛ إذ تقدر الفجوة الغذائية وحدها بـ ٢٨ مليار دولار، فى حين وصلت الاستدانة للخارج إلى ١٨٩ مليار دولار، فضلا عن الأزمة المالية العالمية الراهنة التى كبدت العرب خسارة قدرت بنحو ٢,٥ تريليون دولار. ومن جانب العلاقة مع الخارج، يئن عشر الأراضى العربية تحت وطأة الاحتلال[١]، وما قد يقضم من السيادة الترابية العربية غدا يصعب التكهن بمدى حصوله ودرجته على وجه الدقة.

وتنطلق الدراسة من فكرة مفصلية مفادها أن الوضع العربى الراهن مرتهن بشكل عميق بسياقه الدولى والإقليمى، وأن قدرة بلدانه على النهوض من كبوتها، والسعى للتقدم نحو الأفضل، تشترط جملة من المتغيرات نخالها ضعيفة اليوم فى المجال السياسى العربى، وفى صدارتها الترهل الحاصل فى علاقات وحدات النظام الرسمى العربى، وعسر محافظتها على الحد الأدنى المطلوب من الفعالية الجماعية الضرورية لإنتاج فائض القوة اللازم للتناظر مع غيرها من الأقران الدوليين. يتعزز هذا المعطى بآخر على درجة بالغة الأهمية فى تشخيص القضايا الكبرى للوضع العربى الراهن وسبل تدبيرها، إنه الحضور القوى للمحيطين الدولى والإقليمى[٢] فى الحياة العربية الداخلية، لاسيما فى الجوانب الأكثر حساسية من الناحية السيادية والأمنية. لذلك، تشدد الدراسة على مركزية الترابطات بين قضايا الوضع العربى الراهن، والتأثيرات المتزايدة لبيئته الدولية والإقليمية. والأكثر من ذلك، يبدو حال العرب فى قسمات هذه الصورة مرتبكا، وغير قادر على امتلاك معالم المستقبل.

تروم الدراسة الإجابة عن سؤالين؛ هما:

أولا: كيف يتعامل النظام العربى مع نزاعات أعضائه، ويدير أزماته؟

ثانيا: ما القضايا الراهنة المستحوذة على اهتمامه، وكيف يتعامل معها؟

بيد أننا نود تأكيد بداية الصعوبة المنهجية والموضوعية لمعالجة هذا الموضوع، وهى صعوبة لا تتعلق بندرة الأدبيات ذات الصلة أو شح المعطيات، وإنما بسبب غزارتها، وكثرتها، وتنوعها، ثم إن القضايا الضاغطة على المنطقة العربية متعددة، ومتداخلة، وعلى درجات متباينة من حيث الدقة والخطورة. لذلك، نرى من الضرورى منهجيا إقامة سلم للأولويات فى حصر نماذج من نزاعات النظام العربى وأزماته، وأسلوب التعامل معها، والأمر نفسه بالنسبة إلى القضايا المركزية المستأثرة باهتمامه.

أولا- نزاعات النظام العربى وأزماته:

يحار متابع الشأن العربى فى مواكبة تفاصيل نزاعات النظام العربى واتجاه تطور أزماته[٣]، كما يرتبك فى تصنيفها استنادا إلى معيار الأهمية والخطورة. فالنزاعات العربية تتداخل من حيث دقتها وحجم تأثيرها فى حال النظام العربى ومستقبله، وهناك بؤر توتر تتجدد وتتسع دائرتها بانتظام، وأخرى طال أمدها، وفئة ثالثة لم تكن تذكر إلى وقت قريب، لكنها طفحت على السطح، وشرعت تكتسب أبعادا متشعبة، لا تبدو تأثيراتها واضحة فى الزمن المنظور. وتبدو، فى المقابل، قدرة النظام العربى على حل نزاعاته وترشيد خسائرها محدودة، بل يمكن القول إنه فى كثير منها فقد سيادة القرار، بفعل حجم ضغط البيئة الدولية والإقليمية على سياسة وحداته. حتى على صعيد مؤسسات النظام الرسمى العربى، لم يفلح العمل العربى المشترك، بما فيه الكفاية، فى تطويق الأزمات، والاجتهاد الجماعى فى صياغة حلول ناجعة لها. أما الوساطات التى تقوم بها دول عربية تجاه أخرى، فظلت تراوح مكانها، بل قليل منها فتح أفق إعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وإقناعها بأهمية التراضى حول الحلول الواقعية والممكنة لتوتراتها وأزماتها.

ثمة جملة من المتغيرات يمكن من خلالها إقامة تصنيف أو نمذجة

Typologie للنزاعات العربية - العربية؛ منها - على سبيل المثال - المتغير الجغرافى (نزاع داخلى أو دولى)، وآخر خاص بنوعية الأطراف المتنازعة وأوزانها (تناظرى أو غير تناظرى)، ومتغير ثالث ذو صلة بدرجة النزاع، وما إذا كان منخفضا أو عالى الحدة (متغير الأساليب المعتمدة)، أما المتغير الرابع فيخص أبعاد النزاع ومقاصده، وما إذا كانت محدودة أو شاملة (متغير الأهداف).

ليس فى مكن معد الورقة اعتماد كل هذه المتغيرات، لوضع مصفوفة النزاعات التى تعتمل داخل النظام العربى؛ لأن ذلك ما لا يسمح به منهجيا حيز الدراسة وموضوعها. غير أننا نقترح فى المقابل التركيز على المتغير الجغرافى بوصفه قادرا على إعطائنا صورة شاملة عن بؤر التوترات والأزمات فى المنطقة العربية، ويساعدنا على الاقتراب من طبيعة هذه النزاعات، وأساليب إدارتها.

ونميز، على أساس هذا المتغير، بين ثلاثة أنماط من النزاعات:

- النزاعات الداخلية.
- الإرهاب العابر للقوميات.
- النزاعات الإقليمية.

غير أننا، لضرورات منهجية؛ أهمها كثرة النزاعات وتشعبها، سنركز على تلك التى لها صلة بكيان الدولة، وتنازع القوة بداخلها. علما أن الصنفين الآخرين من النزاعات (أى الإرهاب العابر للقوميات، والنزاعات الإقليمية)، لها قيمتها فى الاقتراب من تشخيص صورة الوضع العربى الراهن، وإمكانات تطويره لما هو أفضل.

ففى هذا السياق، يبدو لنا وجود اعتبارين اثنين يقنعان بأهمية التركيز على هذا الصنف من النزاعات: يتعلق أولهما بكثرة النزاعات الداخلية العربية

وتنوعها، فى حين يخص الاعتبار الآخر استدامتها فى الزمن وعسر الدول وعجزها عن إيجاد حلول ناجعة وفعالة لمجملها. أما من حيث أسباب اندلاعها، والاحتمالات الممكنة لتطورها، فيمكن ترتيبها فى خانتين: النزاعات الناجمة عن عجز الدولة عن ترسيخ كيانها، واستكمال مقومات بنائها الوطنى، والصراعات الآيلة إلى تفتت الدولة وتفكك مكوناتها، نتيجة ضمور الشرعية واحتدام التوتر حول السلطة. والحال أن للدولة، أى النظام السياسى، فى الحالتين معا مكانة مفصلية فى تواتر النزاعات وديمومتها.

تأسيسا على ما سبق، نتناول أربع حالات من النزاعات؛ هى:

١ ـ اليمن:

يجد معد الدراسة فيما وصف به تقرير حال الأمة العربية لعام ٢٠٠٩- ٢٠١٠ واقع اليمن تعبيرا دقيقا وعميقا لما آلت إليه أوضاع هذا البلد الذى يجر وراءه كثافة تاريخية عز عليها أن تتحول إلى رافعة لبناء يمن حديث، متصالح مع ماضيه التليد. فمما جاء فى سمات المشهد اليمنى المأزوم: "يمر المجتمع اليمنى بمرحلة خلل فى البناء المجتمعى العام مما ساعد على ظهور أسوأ القديم ومتخلف الحديث، الأمر الذى أدى إلى تكريس متخلف القديم وسيئ الحديث والمعاصر"(٤). ويستطرد الوصف فى تفصيل طبيعة كيميائية مزاوجة القديم بالحديث، وأثر ذلك فى تعميق أزمة اليمن دولة ومجتمعا.

تقدم اليمن صورة البلد الأقل استقرارا فى شبه الجزيرة العربية. فعلى الرغم من "التسوية السياسية" التى قادت إلى الإعلان عن دولة الوحدة سنة ١٩٩٠، لم تتمكن النخبة السياسية القائدة من استثمار هذا المعطى المهم لإعادة صياغة عقد اجتماعى جديد، من شأنه بث قيمة المواطنة الكاملة المتساوية، وجعلها مفتاح قيام اليمن الموحد، المتصالح مع تاريخه، المنفتح على كل طاقاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذلك، وقبل أن يجف مداد وثيقة

الوحدة تمرد الجنوب، وسعى للانفصال، فكانت كلفة الرد على حركته ثلاثة آلاف قتيل (٣٠٠٠)، استعانت الدولة على إنجازه بـ" المجاهدين الأفغان"، وقد دام ذلك حتى عام ٢٠٠١.

يخترق جسم اليمن ثلاثة نزاعات، تم التصدى لها تارة بالمواجهة العسكرية، وتارة بالمساومة والترغيب، وفى كل الأحوال فشلت الدولة اليمنية حتى الآن فى إيجاد حلول قادرة على ترشيد خسائرها المدنية والعسكرية.

أ - ففى شمال اليمن بدأ الحوثيون تمردهم على الدولة منذ عام ٢٠٠٤، وقد جسدت حرب صعدة السادسة سنة ٢٠٠٩ قمة انفصام العلاقة بين الدولة اليمنية ومجتمعها. ففى حين يرجع النظام السياسى مصادر التمرد إلى أسباب مذهبية (الشيعة)، وطموحات إقليمية (إيران)، تذهب تحليلات كثيرة، من مواقع مختلفة، إلى أن المحاجة بالسعى لتوسيع دائرة التشيع فى اليمن، وما قد يكون له من امتدادات فى الدول المجاورة (السعودية تحديدا)، لا تفسر واقع التمرد فى شمال اليمن، وأن الأمر أعمق وأخطر من هذا البعد المذهبى. فتمرد محافظات الشمال يعكس جوانب عميقة من أزمة بناء الدولة والمجتمع فى اليمن معا، كما أن حرب صعدة عام ٢٠٠٩، نبهت على وجود إشكاليات قادرة على تفسير حقيقة استعصاء حل نزاعات اليمن وأزماته المزمنة. فالحرب كشفت "تسييس التنوع وتحويله إلى ثنائيات صراعية" (تنوع مذهبى استقطابى)[٥]، كما أكدت تنامى فقدان الثقة فى المؤسسات الرسمية، وتزايد ضعف حيادية المؤسسة العسكرية، وتراجع هيبة الدولة وسلطانها الرمزى، نتيجة التآكل المهول لشرعيتها[٦]. ونميل إلى الظن أن أبرز نقطة فى نزاع صعدة والحوثيين تكمن فى تداعياته الإقليمية (المشاركة السعودية فى المواجهة)، وإلى حد ما الدولية، وعدم قدرة النظام على احتواء النزاع إيجابيا، بما يفتح فرصة مصالحة الدولة مع وحداتها الترابية؛ أى مع جزء من نسيجها الدينى والاجتماعى والإثنى.

ب - يتكامل تمرد الجنوب مع ما يقع فى الشمال فى تقديم صورة عن الحالة المستدامة لنزاعات اليمن وأزماته. فالجنوب الذى عاش تجربة حكم مختلفة منذ استقلاله (١٩٦٧)، وسعى، أو على الأقل هكذا كان يطمح جزء يسير من نخبته، إلى تكوين دولة الوحدة القادرة على نقل اليمن إلى وضع أفضل مما عجزت عن تحقيقه الإيديولوچية الاشتراكية، وجد نفسه بعيدا عن المواطنة الكاملة والمتساوية التى تساعد أبناءه على الاندفاع عميقا فى الانتقال من التشطير إلى الوحدة. وأيا كانت اعتراضات النظام السياسى الرسمى على ما يسمى "الحراك الجنوبى"، والمبررات المعتمدة من قبله للتشكيك فى صدق مطالب محافظات الجنوب؛ فإن ما يحصل فى الشطرين معا يعبر عن عمق الأزمة التى تطال الدولة والمجتمع معا فى اليمن. ولعل من العلامات البارزة لهذا النمط من الأزمة، عجز اليمنيين وإخفاقهم فى استثمار منعطف الوحدة، وتحويله إلى رافعة لإعادة صياغة عقد اجتماعى جديد يمكن مواطنى الشطرين من المشاركة الواسعة والفعالة فى اقتسام السلطة والثروة فى آن معا. بيد أن البيئة التمكينية الكفيلة بتحقيق الاستثمار الأمثل لحدث الوحدة، ظل فريضة غائبة فى سجل الوحدة منذ انطلاقها فى عام ١٩٩٠، فقد تولد شعور يكاد يكون جماعيا لدى أبناء جنوب اليمن بأنهم على هامش ما يجرى فى دولة الوحدة، وأن الانتقال من التشطير إلى الاتحاد لم يشكل قيمة مضافة إلى حياتهم اليومية، سواء على صعيد المشاركة فى المؤسسات، أو على مستوى توزيع الثروات والاستفادة من خطط التنمية. والحقيقة أنه شعور حاضر بقوة لدى محافظات الشمال أيضا. لذلك، يمكن الجزم أن مصدر استدامة نزاعات اليمن وأزماته يكمن بشكل جوهرى فى إخفاقات الدولة (النظام السياسى) فى تأمين الحد الأدنى اللازم لأمن الإنسان فى أبعاده المتنوعة، كما يتجسد فى عسر النخب السياسية والاجتماعية عن القيام بالأدوار المطلوبة منها فى رفع درجة وعى المواطنين، وإسعافهم فى مراكمة ثقافة سياسية حداثية، قادرة على بث قيم الدولة المدنية العصرية، التى يدين لها المواطنون أولا، قبل ولائهم لغيرها من الوحدات الأولية (القبائل، والعشائر، والطوائف المذهبية).

ج - يضاف إلى تمرد الشمال والجنوب دخول تنظيم القاعدة على خط نزاعات اليمن وأزماته. فمن المعروف أن قبل أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، لم تفكر السلطة المركزية فى اليمن فى احتواء هذا التنظيم، بل على العكس تم توظيف "المجاهدين" العائدين على التو من أفغانستان فى مواجهة المعارضة المتنامية فى الجنوب، بيد أن الديناميات التى فتحتها أحداث "نيويورك" (٢٠٠١)، والتوجهات الاستراتيجية الجديدة للقيادة الأمريكية، وعلى رأسها "الحرب على الإرهاب"، غيرت أسلوب تعامل السلطة فى اليمن مع التنظيمات الإسلامية ذات المنحى الجهادى؛ إذ انتقلت من المساومة إلى المواجهة، لاسيما بعد إدراجها تنظيم القاعدة ضمن قائمة المنظمات الإرهابية التى يتوجب تصفية وجودها. ويُذكر أن السلطة اليمنية زادت فى إحكام قبضتها على التنظيم بعد حدث الاعتداء على الباخرة "كول USS COLL" فى عام ٢٠٠٢، وتصاعدت وتيرة التضييق سنتى ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، لتصل إلى ذروتها سنة ٢٠٠٩[٧]، ويدخل الصراع منعطفا جديدا، حين اندمجت شعبة تنظيم القاعدة فى اليمن مع تنظيم القاعدة فى المملكة العربية السعودية، على الرغم من الحجم الكمى المحدود لأعضائها الذين يتراوح عددهم ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ منتسب إلى التنظيم. فمن الواضح أن تنامى تنظيم القاعدة، وتصاعد عملياته، وامتداده فى المحافظات (شبوة، وأبيان، وأرحب)، يجد مصادر تغذيته فى التشكل الجغرافى، وتضاريس الطبيعة اليمنية من جهة، وتساعده البيئة المأزومة للدولة والمجتمع، والشعور الحاد بخيبة الأمل فى أداء المؤسسات المركزية.

٢ - الصومال:

تقدم الحالة الصومالية عينة واضحة عن فشل الدولة الوطنية فى بناء كيانها، وترسيخ مؤسساتها، ومن ثم أيلولتها إلى الانهيار. فمنذ الإعلان عن الاستقلال سنة ١٩٦٠، سعت النخبة السياسية الصومالية إلى اعتماد تجربة

مؤسسة على قيم الاشتراكية، لم يكن المجتمع على درجة من الوعى تؤهل أبناءه لتمثل التطبيق الاشتراكى، والذهاب بعيدا فى اختبار سياساته، بحكم واقع التشكل القبلى، وحجم ضغطه على الحياة العامة(٨).

أ - حملت تجربة حكم الرئيس "سياد برى" منذ عام ١٩٦٧ حتى لحظة الإطاحة به عام ١٩٩١ عوامل بنيوية ساعدت على استدامة نزاعات الصومال وأزماته. فعلى غرار موجة "الاشتراكية" التى ركبتها دول كثيرة فى أفريقيا، فور خروجها من الاستعمار، سعت الصومال لنقل فلسفة فى البناء السياسى والاجتماعى، والتنمية الاقتصادية، من دون إقامة الاعتبار اللازم لطبيعة تشكل نسيجها المجتمعى، وموروثها التاريخى والثقافى، والحال أن تأثير العامل القبلى، وسيادة الولاءات الأولية، وضعف انغراس فكرة الدولة فى الثقافة السياسية، تضافرت مجتمعة لإفشال التجربة منذ انطلاقها، وفتحت الباب أمام استدامة النزاعات والأزمات فى الصومال. علاوة على هذا المعطى البنيوى، شكل مسعى حكم "سياد برى" لاستعادة الوحدة الترابية التاريخية للصومال؛ أى الصومال الكبير(كينيا، وإثيوبيا، وچيبوتى) عاملا معضدا لإضعاف التجربة، وقيادتها إلى الانهيار لاحقا. ومن اللافت للانتباه اعتماد أسلوب الإدارة بالنزاع على امتداد حكم الرئيس "برى"؛ إذ دخل فى مواجهة عسكرية مع إثيوبيا، لاسيما فى عام ١٩٧٧، تمكن من خلالها من استعادة إقليم "أوغادن" حتى عام ١٩٨٨، قبل أن يرغم على التراجع عن حلم "الصومال الكبير"، والدخول فى مفاوضات سلام مع الجارة إثيوبيا، انتهت بالتوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار فى العام نفسه (١٩٨٨).

ب - هيأت تجربة التطبيق الاشتراكى الفاشلة لحكم "سياد برى" (١٩٦٧ -١٩٩١) ظروف الانهيار التدريجى للدولة الصومالية، وفتحت الباب واسعا أمام استفحال انقسام المجتمع الصومالى، وتذرر نسيجه العام، والأخطر قادت البلاد نحو التنامى المتزايد للتيارات الإسلامية المتشددة، وبروز ما يسمى

"المحاكم الإسلامية"؛ وهو ما جعل الصومال يتصدر قائمة مراتب الدول الفاشلة.

لعب الجوار الجغرافى (إثيوبيا تحديدا) دورا مركزيا فى تعميق نزاعات الصومال وأزماته، وقد تضافرت معه التدخلات العسكرية الخارجية، كما حصل للتدخل الأمريكى سنة ١٩٩٢، لتتواتر بعدها موجات العنف، فاتحة المجال أمام إذكاء النعرات القبلية والعرقية والدينية والمذهبية. وقد ظهرت، فى هذا السياق، حركة "الشباب المجاهدين" التى تحولت إلى طرف مفصلى فى المعادلة الأمنية فى الصومال المنهار، قبل أن يطالها الانشقاق، ببروز تيارات وتنظيمات معارضة، من قبيل حركة السنة والجماعة الصوفية. فإذا اعتمدنا ٢٠٠٩ عينة زمنية لقياس حجم العنف فى الصومال؛ يمكننا ملامسة ضراوة الصراع بين طرفى النزاع فى هذا البلد، كما يتيسر لنا فهم طبيعة التحالفات التى تتوزع بؤر التوتر فى الصومال. فمن جهة، يحظى الاتجاه المعتدل الذى يقوده "شريف أحمد" - رئيس المرحلة الانتقالية - بدعم المعتدلين ومناصرة حركاتهم[٩] من داخل البلاد وخارجها، فى حين تواصل التنظيمات المتشدد، من قبيل "حركة الشباب المجاهدين" و"الحزب الإسلامى"، نقدها "اتفاق چيبوتى للمصالحة الوطنية فى الصومال"، ووسمها بالعمالة للخارج، وإقصاءها مكونات المجتمع الصومالى وتنظيماته من المشاركة. وكما فشلت دولة الوحدة فى اليمن فى درء النزاعات، وترشيد خسائرها، عجزت الدولة المنهارة فى الصومال عن تقليل كلفة أكثر أربعة عقود من النزاعات المزمنة. لذلك، تقدر الدراسات ذات الصلة خسائر نزاعات الصومال بـ "إبادة أكثر من عشر السكان، وترحيل أكثر من نصف مليون"، علاوة على تقلص معدل الحياة إلى ست وأربعين سنة (٤٦)، وتبعية ٥٢٪ من السكان للمساعدات الخارجية[١٠].

إلى جانب نزاعى اليمن والصومال، هناك نزاعان لهما صلة بقضية الصراع على السلطة، وقد تميزا بطابع الاستدامة والعنف، إلى حد إما عرض الدولة إلى الانهيار، وإما فتح لها الطريق أمام التفتت والانفصال، وفى الحالتين

معا لم يكن الوضع الداخلى السبب الرئيس، بل تضافر معه حضور الخارج وضغطه المستمر. يتعلق الأمر بحالتى السودان والعراق.

٣ - السودان:

يمثل السودان حالة نموذجية لاستدامة النزاعات على السلطة والثروة فى البلاد العربية، فقد تجاوزت الحروب التى شقت جسم هذا البلد العقدين من الزمن: جنوب يطالب بالاستقلال، وشمال يشكو السلطة تهميشها إياه، وتركه يئن تحت وطأة الفقر وشظف العيش. ولأن السودان مجتمع متنوع بطبيعته؛ تجاوزت قبائله الخمسمائة (٥٠٠)، ولغاته الخمسين (٥٠)[١١]، ولأنه أيضا متعدد الأعراق والأديان والثقافات؛ فقد عز على نخبته صياغة عقد اجتماعى يستوعب كل أطراف هذا التنوع، ويستثمر قدراتها بما يطور السودان، ويفتح لمواطنيه فرصا فعلية للمشاركة، والتنافس البناء، والاجتهاد الجماعى فى توفير شروط اكتساب فائض القوة اللازم لجعل السودان آمنا من النزعات التى أفضت به إلى حافة الانفصال والانهيار بوصفه دولة مركزية.

أ - تمثل حروب جنوب السودان أحد أقدم النزاعات الأهلية فى إفريقيا، فقد تجاوز عمرها عشرين سنة متتالية من الاقتتال[١٢]، ذهب ضحيتها أكثر من مليونى سودانى. وفى عام ٢٠٠٩ وحده، حصد العنف ٢٥٠٠ قتيل، وتم ترحيل ٣٥٠ ألف مواطن سودانى من ديارهم. فعلى الرغم من التوصل إلى إبرام اتفاقية "نيفاشا" لوقف النار بين الحكومة المركزية السودانية والجيش الشعبى لتحرير السودان برئاسة "جون قرنق" فى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣؛ فقد ظل الصراع سيد الموقف، ونحت الأحداث منحى الانفصال، كما يتوقع من استفتاء يناير ٢٠١١. والحقيقة أن البيئة الداخلية والدولية (التدخل الخارجى أساسا) لم توفر الإمكانات اللازمة للتطبيق السليم للاتفاقية التى رسمت إطارا انتقاليا لتوافق الطرفين المتصارعين على اقتسام السلطة والثروة فى البلاد.

ب - يضاف نزاع مقاطعة دارفور إلى حروب الجنوب، ليعرض واقع وحدة الأراضى السودانية لاحتمالات الانفصال. بيد أن النزاع الجديد فى هذا الإقليم الذى انطلق عاديا سنة ٢٠٠٣، قبل أن يتقوى ويستعصى حله، فاقت كلفته ٣٠٠ ألف قتيل، و٢,٥ مليون مرحل، فضلا عن الخسائر المادية والعسكرية. ويطرح هذا النزاع مرة أخرى إشكالية إدارة التنوع العرقى واللغوى والدينى فى بلد متعدد مثل السودان. فإذا كانت الحكومة المركزية السودانية أرجعت مصادر النزاع إلى عناصر هذا التنوع وتعدد أطرافه؛ فإن حركات المعارضة فى دارفور التى فاق عددها الثلاثين[١٣]، تطرح قضية السلطة بشقيها السياسى والمادى، ومدى استعداد الدولة المركزية السودانية تدويرها والتداول على ممارستها. ولعلها الإشكالية نفسها التى تفسر، إلى حد بعيد، أسباب نشوب الحروب فى السودان وصعوبات نجاح تطبيق الاتفاقيات المبرمة فى شأنها.

٤ - العـراق:

تختلف الحالة العراقية عن نماذج النزاعات المشار إليها أعلاه. فمن جهة، لا يتعلق الأمر بدولة منهارة، أو بصراع على السلطة يهدد بالانفصال، وإنما يخص حالة جهد الاحتلال من أجل تقويض الدولة، وتدمير مؤسساتها كافة، ودعم "معارضة" نشأت وترعرعت فى الخارج، بغية تأهيلها لتحل مكان الدولة المدمرة. كما تتباين معها، من جهة أخرى، من حيث رهانها على أن تكون نموذجا ناجحا لما يجب أن تكون عليه هندسة الشرق الأوسط الجديد، كما رسمت قسماتها كتابات كثير من السياسيين الأمريكيين، منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضى[١٤]. فقد أسست الإدارة الأمريكية خطابها حول احتلال العراق على فكرة إشاعة الديمقراطية فى الشرق الأوسط، انطلاقا من العراق، بل قدم مشروع تدمير دولة هذا الأخير، وبناء مؤسسات جديدة بنخبة جديدة، الخيار الأمثل الذى سيخلص العراقيين من عقود الاضطهاد، والإقصاء، وقمع

الحريـات، وتـأهيلهم لولـوج حقبـة نوعيـة، تكـون فاتحـة ومنطلقـا لإعـادة تأهيـل المنطقة العربية برمتها ديمقراطيا.

لكن الحاصـل، بعـد أكثـر مـن سـبع سـنوات مـن سـقوط دولـة العـراق، أن النتائج كانت عكسية، فلا الديمقراطيـة تحققـت فـى حـدها الأدنـى، ولا الاسـتقرار عـاد إلـى المجتمـع العراقـى، بـل خلافـا لمـا رُوج لـه، تجـددت نزاعـات، ونمـت، والأخطـر غـدت الأكثـر ضـغطا علـى المعادلـة الأمنيـة فـى العـراق، والأعمـق توجيهـا وتـأثيرا فـى العمليـة السياسـية. إنهـا نزاعـات الإثنيـات، والمـذاهب، والمنـاطق، فضـلا عـن الخسـائر البشـرية والماديـة الباهظـة التـى دفـع ثمنهـا العراقيون، ولا يعرفون على وجه اليقين متى ستتوقف مأساتهم.

أ - يعـد النـزاع المـذهبى السـنى الشـيعى أبـرز متغيـر سـلبى فيمـا آل إليـه العراق بعد احتلال أرضه، وتدمير دولته، وتقويض مؤسساته منذ عـام ٢٠٠٣. فمـن المعـروف أن العـراق بلـد متنـوع فـى مذاهبـه العقديـة، ومتعـدد فـى أعراقـه ولغاته، وقد استمر أبناؤه متعايشين فى ظل كل هذا الزخم من التنوع الاجتماعى عشـرات العقـود، مـن دون أن تكتسـب "الطائفيـة" هـذه القـوة مـن التـأثير، كمـا حصل بفعل الاحتلال، وتنامى تحت رعايته. صـحيح أن تـاريخ العـراق الحـديث لم يراكم ما يكفى من عوامل المناعة القـادرة علـى درء شـيوع النزعـة الطائفيـة، بسبب ضعف ثقافة التوزيع المتوازن لمصادر السلطة والثروة، وصـحيح كـذلك أن توافقا تاريخيا بين مختلف مكونات التنوع المذهبى لم يؤسس علـى قـدر كـاف ومنتظم من الحوار. لكن، فى المقابل، لم تبرز الطائفيـة فـى العـراق بالقـدر الـذى وصلت إليه خلال الاحتلال، برعايـة منـه، وبتشـجيع مـن بعـض القـوى الإقليميـة فى المنطقـة (إيـران تحديدا). ولأن الطائفيـة تجـددت نزعـة الـدعوة إليهـا فـى مثـل هذا السياق الدولى والإقليمى؛ فقد تحولت إلى نزاع مولد للعنف المستدام، كانـت كلفته، إلى جانب كلفـة الاحـتلال، باهظـة جدا. ففـى العـراق اليـوم مليـون أرملـة، وأربعة ملايين يتيم، وخمسة ملايين مهجر فى الداخل والخارج، وخمسة ملايين

أمى، بعدما كان خاليا من الأمية فى عام ١٩٩١. أما فى باب الخدمات، فمركز العراق اليوم تحت الصفر، ويحتاج الناس إلى أبسط البنيات التحتية اللازمة للعيش، فضلا عن آفة الفساد والسرقات التى استشرت فى كل مفاصل جسم العراق، وانتهاكات حقوق الإنسان الفردية والجماعية، كما تؤكد التقارير الدولية ذات العلاقة[١٥].

ب - يتمحور نزاع الأعراق بدرجة أساسية حول القضية الكردية وتداعياتها على وحدة العراق وتماسكه، وهو نزاع وإن تأسس على مسوغات عرقية ولغوية، وتمايزات ثقافية؛ فإنه يخفى، علاوة على ذلك، مصالح اقتصادية ذات صلة بالثروات الطبيعية (النفط) فى أقاليم منطقة الأكراد التى ما انفك المنتسبون إليها يطالبون باستقلالها عن الدولة المركزية فى العراق، أو على الأقل التمتع بقدر كبير من الحرية فى تسيير شئونهم الداخلية، بما فى ذلك الاستفادة من خيرات المحافظات التابعة لنفوذهم الجغرافى. ولئن كانت مطالب الانفصال أو الاستقلال قديمة فى سجل العلاقة بين منطقة الأكراد والسلطة المركزية فى العراق؛ ظلت القضية الكردية شبه هادئة؛ إذ وجدت محافظاتها نوعا من الاندماج فى أجهزة الدولة ومؤسساتها، غير أن احتلال العراق (٢٠٠٣)، وتدمير كل ما يرمز إلى سيادته، وإدخال البلاد برمتها فى عملية سياسية نوعية، حرض على تجدد الدعوة إلى استقلال الأكراد وانفصالهم عن السلطة المركزية، علما أن موقف الإدارة الأمريكية الرافض لتكوين دولة مستقلة فى منطقة الأكراد كان واضحا منذ دخول الاحتلال أرض العراق. وكما كانت كلفة الاحتلال على صعيد الخسائر البشرية والمادية عالية جدا، كما أشرنا أعلاه، حصلت الخسارة نفسها بالنسبة إلى نزاع الأعراق. فهكذا، تم حض العراقيين من أصول كردية على الهجرة الطوعية نحو محافظات هذه المنطقة، ففى كركوك مثلا ارتفع عدد السكان، نتيجة هذه المعادلة الإثنية الجديدة، من ٧٥٠ ألف نسمة عام ٢٠٠٣ إلى ١,٢ مليون سنة ٢٠٠٨[١٦].

تسمح نماذج النزاعات المشار إليها أعلاه باستخلاص جملة من الاستنتاجات؛ أهمها مركزية الدولة وحضورها القوى فى قلب هذه الصراعات، فسواء تعلق الأمر بنزاعات المطالبة بالتغيير والإصلاح، أو ارتبط بشعار الانفصال والاستقلال، تظل الدولة مبتدأ هذه النزاعات ومنتهاها، بسبب أنها كيان للعيش المشترك، وإطار مشروع لتوزيع السلطة والثروة وإعادة توزيعهما. ولأن الدولة فى عينات هذه الدراسة عجزت عن التحول إلى واقع متوافق حوله من قبل المواطنين، فقد استدامت النزاعات، وتعمقت، وعلت حدتها، والأخطر أنها ألزمت الدولة، إما على فقدان هيبتها، ومن ثم الانهيار، وإما فتح الباب أمام حركات انفصالية. نستنتج، من جهة أخرى، أن خطورة النزاعات التى وقفت الدراسة عند نماذج منها، لا تتعلق بإقرار فشل الدولة العربية الحديثة فى التعاطى معها إيجابيا فحسب، ولكن ترتبط أيضا بفداحة الكلفة العامة، وتأثيراتها المضرة بالدول المعنية، وبالنظام العربى برمته.

ثانيا- القضايا المستحوذة على اهتمام النظام العربى:

يجد متابع الشأن العربى، مرة أخرى، صعوبة فى تحديد القضايا المستحوذة على اهتمام النظام العربى؛ إذ تكاد تكون كل القضايا التى ولد من أجلها النظام العربى محتفظة بحيويتها وأهميتها، وقد أضيفت إليها أخرى لم تكن واردة فى تفكير مؤسسى النظام العربى وقتئذ، انطلاقا من أمن الدول العربية الداخلى واستقرارها السياسى، ووصولا إلى قضايا التنمية، والسيادة، والدفاع المشترك. فضلا عن التغيرات الدولية العميقة التى طالت بنية المنتظم الدولى، وعجز النظام العربى عن التكيف معها بأقل الخسائر.

فلو اكتفينا بقراءة وثائق القمة العربية العادية المنعقدة فى مدينة سرت الليبية فى ٢٨ مارس ٢٠١٠، ونظيرتها الاستثنائية الملتئمة فى المكان نفسه يومى ٩ و١٠ أكتوبر ٢٠١٠، للاحظنا أن القضايا المستحوذة على اهتمام

النظام الرسمى العربى تعلقت أساسا بتطوير "منظومة العمل العربى المشترك" و"مشروع إنشاء رابطة الجوار الإقليمية"، ما يعنى أن حصيلة العلاقات البينية العربية لم تدرك مقاصدها فى خلق فرص فعلية للتعاون، الواقع الذى يؤكده فعلا معدل المبادلات العربية العربية، ويثبته أداء مؤسسات العمل العربى المشترك.

ومن جهة أخرى، تعكس مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية الخاصة بتأسيس رابطة الجوار العربية، وجود وعى متنام بضرورة تطوير فهم النظام العربى لما يعتمل داخل محيطه الإقليمى، وصياغة خطاب مشترك حياله. فهل يصلح الاعتماد على وثائق القمم العربية لاستخراج القضايا الأساسية التى تستحوذ على اهتمام النظام العربى؟ أم أن الأمر أكثر وأعمق من ذلك، مادام أن قضايا عدة تتكرر فى جداول أعمال القمم العربية، كما هى حال تطوير منظومة العمل العربى المشترك التى تداولتها القمم منذ مدة، من دون أن تأخذ طريقها إلى التفكير والإنجاز الجديين؟

يعتقد معد الدراسة أن ثمة قضايا ذات أولوية كبرى تفسر، إلى حد بعيد، الارتباك الذى يسم النظام العربى، ويتحكم فى ضعف أدائه فى النهوض بالعلاقات البينية العربية، ويجعل وحداته ضعيفة ومنقسمة إزاء التأثيرات الدولية والإقليمية التى تخترق نسيجها العام، لعل أهمها، فى تقديرنا، قضايا ثلاث:

- استدامة الاحتلال.
- ضمور فكرة العروبة.
- نكوص مبادرات الإصلاح.

والواقع أن حين يمعن متابع الشأن العربى النظر فى هذه القضايا الثلاث، يلاحظ، من دون شك، العلاقة الطردية بينها مجتمعة، وما آلت إليه منظومة

العمل العربى المشترك، والارتباك الحاصل فى قدرة وحدات النظام العربى على صياغة خطاب فعال حيال القوى الصاعدة فى بيئتها الإقليمية؛ أى تركيا وإيران تحديدا.

١ ـ استدامة الاحتلال:

يمثل اغتصاب أرض فلسطين، ودورة الاحتلال التى طالت أجزاء من الأراضى العربية مباشرة (العراق)، أو عن طريق التدخل، أهم قضية يجب، فى تقديرنا أن تحظى بالأولوية فى أجندة العمل العربى المشترك، ليس لكون الاحتلال إجهازا على السيادة الوطنية فحسب، بل لكونه أيضا وأساسا إعاقة حقيقية لأى تطور ممكن للنظام العربى، سواء على صعيد العلاقات الاقتصادية والتنموية بين وحداته[١٧]، أو على مستوى فرص انفتاح نظمه السياسية، واحتمالات دمقرطة مؤسساته[١٨].

والحال أن التقارير الدولية ذات الصلة محقة فى تشديدها على مسئولية الاحتلال فى تعميق تأخر المنطقة العربية، واستفحال انقساماتها، وتعرض بعضها للانفصال والانهيار[١٩]. ليس الاحتلال اغتصابا للسيادة، وانتقاصا لمقوماتها فحسب، بل هو، علاوة على ذلك، معوق بنيوى لكل مظاهر التنمية. لذلك، تبدو المنطقة العربية فى صدارة المناطق الأعمق تأثرا بهذا المعطى الذى استدام جاثما على أراضيها على الأقل منذ تفتيت وحداتها الكبرى فى عام ١٩١٦، وغرس إسرائيل فى قلب مجالها الجغرافى، والجيواستراتيجى.

أ ـ فلسطين:

يعد اغتصاب فلسطين أقدم حالة عن استدامة الاحتلال فى المنطقة العربية، بل يمكن القول إن فلسطين شكلت أول امتحان لاختبار فعالية النظام العربى فى عام ١٩٤٨. فعلى امتداد خمس وستين سنة من تأسيس جامعة الدول العربية (١٩٤٥ ـ ٢٠١٠) لم تخل قمة عربية من إدراج قضية فلسطين ضمن

جدول أعمالها، بل عقدت قمم عدة لهذه القضية خاصة، كما خاض العرب حربين عسكريتين مباشرتين ضد إسرائيل، انهزموا فى واحدة (١٩٦٧)، وانتصروا فى أخرى (١٩٧٣). غير أن الانتصار لم يستثمر بما يكفى لتغيير موازين القوى فى المنطقة؛ إذ بعد مرور بضع سنوات على حرب أكتوبر ١٩٧٣ دخلت مصر - وهى رأس النظام العربى -[٢٠] دائرة المفاوضات مع إسرائيل، انتهت بالتوقيع على معاهدة السلام (١٩٧٩)، قبل أن تنضج فكرة السلام فى بداية ثمانينيات القرن الماضى، وتلتحق الأردن (اتفاقية وادى عربة)، والفلسطينيون بركبها (مؤتمر مدريد للسلام فى أكتوبر ١٩٩٣).

لكن اليوم، وبعد انصرام أكثر من ثلاثين سنة على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ومرور قرابة العقدين على مؤتمر مدريد، لم يتقدم النظام العربى قيد أنملة على طريق تحرير فلسطين، ولو إلى حدود ما قبل اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، بل مقابل ذلك بنى الجدار العازل الملتف على عنق الأراضى التى أسست عليها السلطة الوطنية الفلسطينية وأطرافها، وتوسع الاستيطان الإسرائيلى، والأخطر تم شق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وانقسم النظام العربى على نفسه جراء موقف وحداته من مشروع السلام، وتنازع القوى الفلسطينية حول التوقف أو الاستمرار فى المفاوضات.

ثم جاءت حرب صيف ٢٠٠٦ على لبنان، وشتاء ٢٠٠٨ على غزة لتعمق الاصطفاف العربى، وتؤثر فيما تبقى من تقارب بين مكوناته. والحقيقة أن الحربين معا كشفتا حجم الترهل الذى أصاب النظام العربى، ودرجة تأثير الحضور الدولى والإقليمى فى المنطقة[٢١].

فإذا نحن حصرنا النظر فى أداء النظام العربى وما قدمه للقضية الفلسطينية، وهى أم القضايا، خلال ٢٠٠٩-٢٠١٠ فحسب، سنلاحظ ما يعطى الدليل على عجز وحداته، وعسرها فى المحافظة على الحد الأدنى من الواجب المطلوب إزاء قضية تعد، بكل المقاييس، فى قلب اهتمامات النظام العربى.

فلا الحصار على عزة تم فكه، ولا إعمار هذه البقعة من الأراضى الفلسطينية تحقق الوفاء به، ولا الفلسطينيون قادتهم الوساطات العربية نحو الوحدة من جديد. والأخطر من كل هذا، كشفت "عملية الرصاص المصبوب" على غزة أن هناك أنظمة عربية أعطت الأولوية للنفوذ الأمريكى، والاصطفاف وراء رؤيته لما حصل، على الولاء الواجب أولا للقضية القومية العربية الأولى (تحرير فلسطين).

وإلى جانب هذه العينة من وحدات النظام العربى، فضلت أخرى الاستماتة فى مشاهدة الاحتلال يفتك بالأرض والإنسان فى فلسطين، عسى أن تنتهى القضية من أصلها، فيرتاح العرب من أتعابها وتداعياتها[٢٢]. وقد أظهرت الأحداث المتراكمة فى هذا السياق، مواقف لافتة من جانب مجمل مكونات النظام العربى، أبرزها الاستماتة فى التمسك بخيار السلام، والحض على المفاوضات، على الرغم من استمرار إسرائيل فى التوسع فى الاستيطان، وإحكام طوق الرقابة على ما سمى "الأراضى الفلسطينية شبه المحررة"؛ أى التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. والأكثر من ذلك وجد الفلسطينيون أنفسهم مجبرين على الانقياد وراء الانقسام العربى حيال المفاوضات وتحقيق السلام (أى تحرير فلسطين). حتى فى أثناء الحرب الإسرائيلية على غزة وبعد توقفها، لم يستطع النظام العربى رفع همة دوله، ودفعها نحو التوافق حول الحد الضرورى من متطلبات العمل العربى المشترك، لاسيما بالنسبة إلى استدامة الاحتلال وديمومته فى فلسطين، فقد انقسمت الدول بين من يؤيد عقد قمة عربية طارئة فى الدولة للنظر فى بدائل وقف الحرب على غزة، ومن شدد على إحالة القضية على مجلس الأمن الدولى، وانتظار قرار من جانبه يلزم إسرائيل على إيقاف آلة حرب "الرصاص المصبوب" على الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة[٢٣].

أما من حيث الأدوار المبذولة داخل منظومة النظام العربى حيال القضية

الفلسطينية، فقد ظلت مصر اللاعب الأكبر، إن لم نقل الأوحد، حتى اليوم، أمام التأثير المحدود لدول الطوق (سوريا والأردن)، وإلى حد ما المملكة العربية السعودية وقطر.

ب - العراق:

سبقت الإشارة فى الفقرة الأولى من هذه الدراسة إلى الكلفة الثقيلة والخطيرة فى آن معا لاحتلال العراق، ومن دون شك سيكشف القادم من المعلومات فداحة قرار تدمير الدولة العراقية وهدم كيانها، وتفكيك نسيجها المجتمعى. وتعطى الكتابات الأمريكية الصادرة منذ حرب الخليج الثانية (١٩٩١) الدليل على المكانية المركزية للعراق فى الرؤية الچيواستراتيچة الجديدة التى بدأت تتشكل مع ولايتى الرئيس "كلينتون"، ورأت التطبيق مع حكم "بوش الابن"، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. لذلك، كان التركيز الأمريكى، ومن ورائه التحالف الغربى، واضحا على إنهاء دور العراق، والتمهيد لتشكيل معطيات سياسية جديدة، من شأنها ترتيب هندسة مختلفة فىّ الشرق الأوسط، تكون العراق قاطرته نحو التنفيذ؛ وهذا ما يفسر حرص الإدارة الأمريكية، وسعيها الحثيث لشرعنة تدخلها العسكرى، ومن ثم احتلالها للأراضى العراقية فى ربيع ٢٠٠٣، تحت مظلة القضاء على ترسانة العراق، وتبديد قدراتها من أسلحة الدمار الشامل، والتبشير بإعادة بناء العراق الجديد، على أسس فلسفية وسياسية مغايرة، قوامها الدمقرطة، وتوسيع فرص العراقيين فى المشاركة فى تدبير شئونهم.

يسجل أن النظام العربى فقد مبادرته فى التعاطى مع العراق، واستمر متابعا لما يجرى فى أراضيه من قبل الجيش الأمريكى وقوات التحالف الدولى، حتى حين انتهت المواجهات العسكرية، وانطلقت العملية السياسية الهادفة إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية التى قوض الاحتلال كامل أسسها، ظل

غياب النظام العربى ساريا، لاعتبارات تخص الوضع العراقى الداخلى نفسه، وطبيعة التأثيرات الدولية والإقليمية الموجهة لمساراته. غير أن ما حصل على أرض الواقع فى العراق يتناقض جوهريا مع الأهداف المسوغة للاحتلال الأمريكى، فلا الأمن ولا الاستقرار تم استتبابهما، ولا الديمقراطية تحقق بناؤها، ولا ترميم ما دمرته الحرب شهد الناس لهما أثرا فى حياتهم. بل على العكس تكونت قيم وسلوكيات لم يكن فى مكنها الظهور والانتشار، من قبيل تنامى الطائفية والمذهبية والعشائرية، وضعف الولاء للدولة العراقية، وتوسع دائرة العنف بين مكونات المجتمع وفرقائه السياسيين.

وللتدليل على هذا المعطى النوعى فى الحالة العراقية، نشير إلى المأزق الذى دخلته العملية السياسية بعد إجراء الانتخابات التشريعية - وهى الثالثة من نوعها فى ظل الاحتلال -[٢٤] فى ٧ مارس ٢٠١٠؛ إذ على الرغم من مرور قرابة ثمانية أشهر، لم تشكل الحكومة بعد، وتبدو الطبقة السياسية فى العراق منقسمة على نفسها، غير قادرة على التخلص من التأثيرات الدولية والإقليمية. أما النظام العربى، فقد ظل "محايدا"، يترقب حسم العراقيين لخلافاتهم، ولا يعرف على وجه اليقين ما ستتوصل إليه المبادرة السعودية لجمع الفرقاء العراقيين على طاولة المفاوضات لحسم قضية تشكيل الحكومة.

٢ - ضمور فكرة العروبة:

رب سائل يتساءل اليوم عما بقى من العروبة التى شكلت خلفية تأسيس جامعة الدول العربية، وحثت على استكمال منظومة عملها المشترك. فمن الواضح أن صفة "العربى" التى تميز النظام الرسمى العربى تحيل على ثلاثة متغيرات؛ هى: وجود مصدر قيم مشترك، تستمد منه وحدات النظام العربى إحساسها بالانتساب إلى جسم واحد، يتطلب منها تضامنا جماعيا بين أعضائه. ومن ثم، وهذا هو المتغير الثانى، يتوجب صياغة سياسة إقليمية موحدة؛ أى

التعامل مع المجتمع الدولى بوصفه وحدة سياسية متجانسة، وليس بحسبه دولا منقسمة على نفسها، متباعدة فى المواقف والتصورات. وفى مستوى ثالث، تفترض صفة " العربى"، بوصفها لازمة لمنظومة العمل العربى المشترك، وجود مفهوم موحد للدفاع والأمن المشترك[٢٥].

لا يسعفنا حال النظام العربى فى إقرار وجود هذه المتغيرات على صعيد الواقع والممارسة، بل يمكننا الجزم أن الحد الأدنى المطلوب من العروبة بهذا المعنى والتحديد غير متوافر، وقد بدأت تتشكل منذ مدة، أنماط من السلوك أدخلت الفكرة إلى دائرة الشحوب والضمور، والأكثر من ذلك، هناك أصوات ما انفكت تشكك فى جدوى العروبة بوصفها رافعة مؤسسة لمنظومة الجامعة، وترجح، فى المقابل، ولاءات أخرى أدنى درجة، من حيث تراتبية الانتساب إلى جسم العروبة ومؤسساتها المشتركة؛ وهو الأمر الذى نلمسه من دون عناء فى مجمل الدول، عينات هذه الدراسة، التى أنهكتها النزاعات والحروب الداخلية، وعرضت وحدتها الوطنية للاندثار التدريجى، والترهل، والانهيار، والانفصال والتفكك. لذلك، تبدو الحاجة ماسة إلى تجديد النظر فى مفهوم العروبة فى ضوء هذه التطورات.

أ - فى الحاجة إلى إعادة تأسيس فكرة العروبة:

ليست العروبة، بحسبها سمة مميزة للنظام العربى، انتسابا إلى لغة مشتركة، وموروث تاريخى وثقافى جماعى، ودين نزل نصه المقدس بلغة العرب فحسب، ولكنها مصالح، ورهانات، ومشروع مجتمعى ملموس ومحسوس. إن الذى ينقل العروبة من حالة الوجدان، والشعور بالانتساب إلى إطار مرجعى جماعى قوامه الدين واللغة والتاريخ المشترك، إلى وعى مؤسس على الإدراك العاقل، هو وجود المشروع، ووضوح الرؤية المؤطرة له. وفى حالة النظام العربى حضر الوجدان، وساد الشعور بالانتساب إلى الأمة، لكن

غاب المشروع، وضمرت المصلحة المعبرة عن تطلعات الناس وقابليتهم للتكاتف والتآزر من أجل العيش المشترك.

تقدم تجربة النظام العربى، فى إطار جامعة الدولة العربية، صورة غير مكتملة عن العروبة بالمعنى المشار إليه أعلاه. فمن المعروف أن الجامعة أسست على قاعدة الاعتراف بسيادة الدول واستقلالها، وقد ضمت فى عضويتها اثنتين وعشرين دولة، لكل واحدة منهجها المستقل فى التعاطى مع شئونها الداخلية، وتصوراتها الخاصة فى التفاعل مع قضايا المنتظم الدولى، وربما لم يكن فى مقدرة الجامعة الاستمرار طويلا، لو لم يكن التسليم بهذه الفلسفة أمرا متوافقا حوله من قبل وحدات النظام الرسمى العربى.

ودرءا لكل التباس نود تأكيد أن تأسيس النظام الإقليمى العربى على قاعدة الاعتراف بوجود أقطار مستقلة وذات سيادة، ليس عائقا لميلاد فضاء للعمل العربى المشترك، بل على العكس يشترط تكوين الوحدات الاندماجية الكبرى وجود أقطار مكتملة البناء، قوية، ومتماسكة. لذلك، فالعائق البنيوى الذى واكب تجربة الجامعة العربية منذ تأسيسها، يكمن فى ربط العروبة بمقومات الدين واللغة والتاريخ المشترك على أهميتها، وعدم إعطاء الأهمية اللازمة للحوار والتوافق حول المشروع المجتمعى العربى المطلوب إدراكه من سيرورة البناء الاندماجى المشترك. والحال أن مصادر نجاح التجمعات الإقليمية الكبرى فى العالم يرتبط بشكل مركزى بوضوح المشروع؛ أى وضوح مقاصد البناء المشترك وأبعاده.

ب ـ حول خطورة تنامى النزعات الطائفية:

لا يشكو النظام العربى من ضعف الفكرة المؤسسة له فحسب؛ أى العروبة، بل تتوزعه اليوم نزعات الطائفية والصراعات المذهبية التى جعلت الولاء له يتوارى إلى الخلف. ونعتقد أن استمرارها فى الاتساع سيضعف ما

تبقى من الشعور بالانتساب إلى فكرة العروبة، بل سيضعف الولاء للدولة نفسه، وهو ما نلاحظه فى الدول التى اعتمدت عينات للتحليل فى متن هذه الدراسة.

لعل من الأهمية بمكان تأكيد أن تحديد أنماط الولاء، وتصنيفها، وترتيب أولوياتها، على قدر من الوضوح والعقلانية، من الأمور المعقدة التى لم تجد طريقها إلى الحل، إن على صعيد الفكر والثقافة، أو على مستوى الممارسة السياسية. بل إن نزاعات عربية كثيرة تحكمت فى اندلاعها اعتبارات ذات صلة بالولاءات الأولية، أكثر منها شعور بالانتماء إلى الدولة، أو الإحساس بالانتساب إلى فضاء العروبة الأكبر والأشمل. فهكذا إذا أضفنا ضمور فكرة العروبة، والحاجة الملحة إلى تجديد مضمونها، إلى تنامى النزعات الطائفية والمذهبية؛ يمكننا قياس حجم الخطورة التى تعترض النظام العربى، وهى خطورة لا تقف عند إضعاف أدائه، وشل حركة منظومته فحسب، بل يمكنها إدخال النظام برمته فى نفق لا تتبين أبعاده على وجه اليقين.

تقدم حالة العراق نموذجا واضحا عن خطورة شيوع النزعات الطائفية فى المنطقة العربية. فكما أسلفنا الإشارة، تعد التعددية الدينية، والتنوع الإثنى واللغوى، واختلاف المذاهب، من المعطيات المشكلة للواقع العراقى منذ القديم، ولم يحدث أن كان هذا المعطى عائقا أمام الانتماء العروبى للعراق، بل لعب العراقيون باستمرار دور القاطرة فى البناء العربى المشترك (تأسيس جامعة الدول العربية تحديدا). لذلك، يعد تجدد نزعات الطائفية بشكل لافت اليوم، إحدى محصلات استدامة الاحتلال وتقويض الدولة، وإحداث اختلال جوهرى فى تكوين الطبقة السياسية العراقية فى أعقاب انهيار نظام ما قبل سقوط بغداد (ربيع ٢٠٠٣).

ولعل الأمر نفسه، وإن بدرجات وزوايا مختلفة، ينسحب على السودان، ولبنان، واليمن، والصومال. وربما ستتسع قائمة الدول العربية التى ستصيب نسيجها المجتمعى آفة الطائفية بالشكل الذى أصبح ملاحظا فى أعقاب احتلال

دولة العراق وسقوط مؤسساتها. لذلك، يعد ضمور فكرة العروبة، وشيوع نزعات الطائفية من القضايا المركزية التى من المطلوب أن تستحوذ على اهتمام النظام العربى، وتستلزم من وحداته قدرا من الانتباه الجدى إلى خطورة ما قد ينجم عنها من أضرار حالا واستقبالا.

٣ - نكوص مبادرات الإصلاح:

لعل من أهم القضايا التى واجهت النظام العربى فى مطلع الألفية الجديدة، مسألة الإصلاح: إصلاح منظومة العمل العربى المشترك، وإصلاح وحداتها الرسمية (النظم السياسية). والحقيقة أن المستويين متلازمان؛ إذ يتوقف إصلاح النظام العربى على إصلاح أطرافه(أى دوله).

والحقيقة أن سؤال الإصلاح لازم مسيرة الجامعة العربية منذ سنين[٢٦]، وقد أبانت الممارسة جوانب الضعف، فى منظومة العمل العربى المشترك، كما كشفت الثغرات التى تحتاج إلى إصلاح وتطوير. والحال أن أرشيف الجامعة العربية حبلى بالمقترحات والمشاريع والمبادرات الرامية إلى تجديد النظر فى هيكلية الجامعة، والفلسفة الناظمة لعملها. بيد أن بداية الألفية الجديدة حملت هبات من الإصلاح، بادرت إليها بعض الدول العربية (اليمن، مصر،...)، وتوجت بتضمين وثائق القمة العربية المنعقدة فى تونس (٢٠٠٤) [٢٧]، أفكارا عن الإصلاحات اللازمة فى البلدان العربية. وقد كان من الممكن أن تفتح قمة تونس، لو توافرت لها الإرادة المطلوبة، ديناميات لتطوير الأوضاع السياسية الداخلية للنظم العربية، وتفعل من ثم، فى اتجاه إصلاح منظومة العمل العربى المشترك. لذلك، لم تمر مدة طويلة حتى خفتت أصوات الحكومات، وكفت عن الحديث عن الإصلاح، وبدت المبادرات الرسمية وكأنها مجرد دعوات لامتصاص غضب الداخل وضغط الخارج التى علت قبيل قمة تونس وبعدها.

أ - عسر إصلاح الجامعة:

ارتبطت تجربة الجامعة العربية - بحسبها الوعاء القانوني والمؤسساتي للنظام الرسمي العربي - منذ تأسيسها، بثنائية القومي والقطري[٢٨]؛ أي التجاذب بين منطقين: منطق الدعوة إلى الاندماج والوحدة، ومنطق الانشداد إلى واقع قطري تشكل في أعقاب الاستقلالات الوطنية التي طالت مجموعة من البلاد العربية، وقد ظل أداء الجامعة العربية مرتهنا بهذا التجاذب وتداعياته. غير أن مرور أكثر من ستين سنة على عمر الجامعة، كان كافيا للاقتناع بخطورة استمرار النظام العربي على ما هو عليه، لاسيما أن متغيرات دولية وإقليمية عميقة برزت بشدة، واستقرت، وغدت مؤثرة في واقع الدول، مجتمعة ومنفردة في آن معا.

تعددت دعوات إصلاح الجامعة، وتطوير منظومة العمل العربي المشترك، وتباينت من خلالها اتجاهات النظر إلى منطلقات الإصلاح ومحاوره. وبسبب تعداد هذه الدعوات وكثرتها، تكون ما يمكن تسميته "فقه التطوير"؛ أي تلك الاتجاهات والآراء المتباينة في النظر إلى قضية إصلاح الجامعة العربية ومؤسسات منظومتها.

فمما يمكن استخراجه من متون هذا الفقه، أن إصلاح الجامعة العربية - بوصفها الإطار القانوني الحاضن للنظام الرسمي العربي - تحتاج إلى جملة من المتطلبات، من دونها لن يكون في مقدرة الإصلاح أن ينجح ويؤثر في أداء الجامعة. فمن المتطلبات اللازمة لبلوغ مقاصد الإصلاح توضيح مضمون ما يسمى "الروابط المشتركة بين العرب". فهل تكفي اللغة، والدين، والتاريخ، لتشكيل اللحمة الكافية لخلق نظام إقليمي عربي فعال، ومعبر حقيقة عن المشترك بين البلدان العربية؟ أم أن هذه العناصر - على أهميتها الكبرى - لا تكفي وحدها لخلق ما يمكن أن نسميه "الكتلة الحرة" لميلاد النظام العربي المأمول تحقيقه؟

الواقع أن تجربة ستة عقود من حياة الجامعة العربية أثبتت أن الروابط المشتركة وحدها لا تنتج نظاما عربيا قويا، إذا لم يتم تعزيزها بعوامل مصاحبة، وفى صدارتها وجود مشروع جماعى واضح، واقعى، متوافق عليه، وقابل للتنفيذ. ثم إن فكرة المشروع تتأسس بطبيعتها على قاعدة الحوار، وحسن إدارة الاختلاف، والأهم تستلزم ثقافة البحث عن القواسم المشتركة؛ وهو الأمر الذى ظل ضعيفا فى الممارسة السياسية للبلدان العربية.

لذلك، نعتقد أن من القضايا المفتاحية التى من المفروض أن تستحوذ على اهتمام النظام العربى، وتحفز وحداته إلى التفكير الجماعى، قضية تجديد النظر فى مفهوم الروابط المشتركة والرهان عليها وحدها فى إطار العمل العربى المشترك. يضاف إلى هذا المتطلب عنصر آخر على قدر بالغ الأهمية، تكرر كثيرا فى الكتابات الداعية إلى تطوير النظام العربى، يتعلق بـ"الإرادة السياسية"، وضرورة توافرها فى قيام نظام عربى فعال، سواء تعلق الأمر بالتوافق على نوع التنظيم الإقليمى المراد إحداثه، أو فيما يخص إمكانات تطويره وحدودها، أو فيما يرتبط بالصعوبات التى تحول دون إنجاز مقصد التطوير. والحقيقة أن الإرادة السياسية قضية مفصلية فى نجاح التنظيمات الإقليمية أو فى إخفاقها.

فمن اللافت للانتباه أن جل التجمعات الإقليمية الناجحة توافر لها مثل هذه الإرادة، بدءا من التفكير فى المشروع، وتوضيح أغراضه وأبعاده، ومرورا ببناء مؤسساته، ورسم استراتيجياته، ووصولا إلى إدراك أهدافه[٢٩].

وعلاوة على هذين المتطلبين اللازمين لقيام نظام عربى فعال، يحتاج تطوير الجامعة العربية إلى متطلب آخر يرتبط بمنهجية العمل، فلسفة وآليات ووسائل. فقد دلت التجربة على وجود قصور كبير فى الطريقة المعتمدة فى نطاق العمل العربى المشترك؛ إذ غابت روح اختيار المجالات القابلة وظيفيا لأن تشكل قاطرة حقيقية نحو إرساء أسس فعلية للعمل العربى المشترك، كما

غدت الآليات والوسائل المتضمنة فى ميثاق الجامعة عائقا مضعفا للنظام الرسمى العربى، كما هو شأن "مبدأ الإجماع"، و"مكانة الأمين العام للجامعة"، وإشكالية تنفيذ القرارات، وآلية تسوية المنازعات البينية، وما إلى ذلك من مواطن الضعف المؤسسى فى حياة النظام العربى.

فهكذا، لم تفلح كل الدعوات التى بادرت إلى الإعلان عنها دول عربية كثيرة فى إصلاح حال الجامعة، بحسبها الوعاء القانونى والمؤسسى لمنظومة العمل العربى المشترك؛ وهو الأمر الذى أضعف صورة هذه المؤسسة القومية فى عيون شرائح واسعة من المجتمعات العربية، كما دفع ببعض الآراء داخل الجامعة نفسها (اليمن، ليبيا) إلى اقتراح بدائل عنها. لذلك، نشدد على أهمية أن يصبح التفكير فى واقع الجامعة أفقا حقيقيا فى أجندة النظام العربى الراهن.

ب - فشل الإصلاح الداخلى:

يعد الإصلاح الداخلى للبلدان العربية ممرا إجباريا لإصلاح النظام العربى وتطوير أدائه. لذلك، تعد قضية الإصلاح بشقيه الداخلى والإقليمى، على رأس الانشغالات التى تخترق، فى تقديرنا، النظام العربى، وترهن حظوظ تطور أدائه نحو الأفضل.

والحقيقة أن العلاقة بين الجامعة العربية والدول المكونة لها تلازمية بطبيعتها؛ بسبب أن الجامعة نفسها ليست مؤسسة فوق الدول، وإنما هى مجرد تنظيم إقليمى يجمع أقطارا تحتفظ بكامل سيادتها، كما أشرنا إلى هذا المعطى الملازم لتجربة العمل العربى المشترك فى مقاطع من هذه الدراسة. ثم لابد من تأكيد عدم جدوى الجدل المشدد على مسئولية الجامعة وحدها عن حصيلة ستين سنة من العمل الجماعى، فالجامعة لا تقدر على الفعل من دون وحداتها؛ أى الدول المؤلفة لها، وهو ما يعنى أن حالتها الصحية من أحوال أقطارها.

ولعل الحيز لا يسمح بالإسهاب فى التفاصيل، لبيان العلاقة الطردية بين

إصلاح الجامعة وإصلاح دولها، حسبنا الإشارة إلى بعض القضايا ذات الصلة. فمن جهة، يكشف التباس العلاقة بين الجامعة ودولها وجود ازدواجية في شخصية الأعضاء[٣٠]، ترتبت عنها، بالضرورة، ازدواجية في المعايير، أثرت بشكل عميق في منظومة العمل العربي المشترك.

فما يلاحظ في هذا الشأن تناقض سلوك الدول الأعضاء بين ما يعبر عنه القادة في منابر الجامعة، وما يمارسونه فعلا حين يعودون إلى بلدانهم؛ إذ يتمسكون بقطريتهم، ويستنكفون أن ينفذوا القرارات التي وافقوا جماعيا عليها، ويستميتون في تعيين موظفين في الجامعة على أسس غير موضوعية ولا عصرية، من شأنها إضعاف فعالية مؤسسات العمل العربي المشترك. ومن جهة أخرى، أظهرت التجربة وجود شعور غير سليم بالتنافس بين الدول والجامعة، أثر سلبا في فعالية منظومة العمل العربي المشترك، وأعاق إمكان تطورها.

فإذا كانت هذه الظاهرة حاصلة في تجارب مقارنة، كما هو شأن الاتحاد الأوربي مثلا؛ فإن الثقافة السياسية الديمقراطية السائدة داخل نظم أعضاء الاتحاد، وداخل الاتحاد نفسه، سمحت بتحويل التنافس بين المفوضية الأوربية والدول الأعضاء، إلى تكامل فعال ومنتج لآثار إيجابية على مسيرة العمل الأوربي المشترك؛ وهو الأمر الذي تعذر تحقيقه في الحالة العربية، بسبب غياب هذا النمط من الثقافة على صعيد الممارسة. لذلك، يرتبط إصلاح النظام الرسمي العربي عضويا بإصلاح دوله داخليا. فكل خطوة إصلاحية إيجابية من شأنها أن تحصل في البناء الداخلي للدول والمجتمعات العربية، تنعكس مباشرة على منظومة العمل العربي المشترك.

لم يكن نصيب إصلاح الدول العربية داخليا مختلفا عن نصيب الجامعة العربية منه. فكما تعذر على محاولات إصلاح النظام العربي أخذ طريقها نحو الإنجاز، فشلت مبادرات إصلاح النظم السياسية العربية، على الرغم من علو نغمة الإصلاح، وتسارع الضغط عليها شعبيا ودوليا في مستهل الألفية الجديدة.

فما تمت الإشارة إليه أعلاه، تعددت المبادرات الرسمية الداعية إلى إصلاحه، وتبنت القمة العربية الملتئمة فى تونس (٢٠٠٤) شعار الإصلاح والدعوة إليه، وشرعت كوكبة من الدول العربية فى إدخال بعض الإصلاحات الدستورية والقانونية والمؤسساتية إلى نظمها الداخلية، غير أن المحصلة جاءت ضعيفة، ولم تتمكن المبادرات المطروحة من تحقيق الإقلاع الفعلى لعملية الإصلاح، كما حصل فى مناطق كثيرة من العالم. بل حصل نكوص وتراجع إلى الخلف فى قضية مركزية، كما هو شأن الإصلاح والديناميات التى يفتحها على صعيد إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع.

تعددت عناوين التعبير عن فشل الإصلاحات الداخلية فى البلدان العربية، كما كثرت الأدبيات المحللة لمصادر هذا الفشل[٣١]. فمن أبرز هذه العناوين، ما تعلق بضمور شرعية الدولة العربية، وتآكل مصادره؛ إذ يبدو عجز النظم السياسية العربية واضحا فى إقناع المواطنين، وجلب رضاهم عن أدائها العام، كما يتبين ضعفها فى إدارة التنوع الإثنى والعرقى واللغوى، والاختلاف الثقافى، والتعدد الدينى، بل إن دولا عربية، كما هى حال العينات المعتمدة فى العنصر الأول من هذه الدراسة[٣٢]، فشلت فى إدارة هذه الاختلافات الموضوعية فى مجتمعاتها؛ وهذا ما يفسر استدامة النزاعات والأزمات فى نسيجها العام.

ويظهر فشل الإصلاحات من جهة أخرى، فى استمرار انغلاق إمكانات المشاركة السياسية، وفرص التعبير بحرية عن خيارات الناس وطموحاتهم. ففى جميع البلاد العربية، ما زالت قيمة الحرية واطئة فى الثقافة السياسية السائدة، وما زالت الشرعية الدستورية والقانونية والمؤسساتية غير محترمة فى عمومها، فضلا عن تراجع احترام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، إما بعدم بتصديق الدول عليها، وإما بعدم الحرص على سلامة تطبيقها فى الممارسة.

ويضاف إلى هذه المظاهر الدالة عن فشل عملية الإصلاح فى البلدان العربية، أنه ما زال وصف تقرير التنمية الإنسانية الرابع حول الحرية (٢٠٠٤) للدولة العربية بـ"دولة الثقب الأسود"[٣٣] محافظا على تجلياته. فهيمنة السلطة التنفيذية على المجتمع والمؤسسات ما زالت مطلقة. فلا البرلمانات العربية قادرة على ممارسة وظائفها فى التمثيلية والوساطة بتوازن وفعالية، ولا القضاء تمكن من التمتع بالاستقلالية اللازمة للقيام بدوره فى المحافظة على الحقوق والحريات.

خاتمة:

تسمح مقاطع هذه الدراسة بمجموعة من الخلاصات، أبرزها ما يأتى:

١- يعكس النظام العربى صورة مرتبكة، قلقة، ومفتوحة على احتمالات كثيرة بالنسبة إلى أعضائه. فالحاصل أن نزاعاته وأزماته لم تصبح مزمنة وممتدة فى الزمن فحسب، بل أضيف إليها ظواهر أخرى، لم تكن ذات قيمة، أو على الأقل ظلت متوارية وغير مؤثرة فى الحياة العامة العربية، من قبيل الطائفية والمذهبية، والصراعات الإثنية واللغوية، والتعصب الدينى.

٢- توعز مصادر هذه الصورة إلى متغيرات عدة ومتنوعة، لعل أبرزها التغير العميق الحاصل فى بنية النظام الدولى والإقليمى الذى عز على النظام العربى امتلاك القدرة، ليس على التناظر معه، ولكن على الأقل ترشيد تأثيراته التى تخترق بانتظام منظومة العمل العربى المشترك، وتتحكم فى مواقف البلدان العربية وردود فعلها إزاء متطلباته.

٣- تحتل الدولة فى قسمات الصورة المرتبكة للنظام العربى مكانة مفصلية، فهى المبتدأ والمنتهى فى فرص التطور وإمكاناته نحو الأفضل. فأزمات النظام العربى، ونزاعات دوله الداخلية والبينية، مرتهنة على مستوى الحل والتجاوز بمدى قدرة البلدان العربية على إصلاح ذاتها؛ أى توفير شروط

إعادة بناء العقد الاجتماعى مع مواطنيها، بتوسيع قاعدة الحريات والحقوق، فى أفق إقرار المواطنة الكاملة، ورفع اليد عن المجتمعات بالاعتراف لها بحق التعبير عن اختلافاتها وطموحاتها فى المشاركة بتكافؤ فى السلطة والثروة، وبإقرار حكم القانون ثقافة وممارسة، وبحماية السيادة الوطنية من الاستباحة للخارج. وما دام أن نمطا من هذه الإصلاحات لم يجد طريقه إلى الانغراس فى الثقافة السياسية العربية؛ فإن فضاءات الدول ستظل مفتوحة أمام التوترات والصراعات ذات الصلة العميقة بإشكالية السلطة والثروة فى البلاد العربية.

٤ - تعكس الدراسة طبيعة العلاقة التلازمية بين إصلاح الدولة العربية وإمكان تطوير نظامها الإقليمى. فالفعالية والنجاعة والعقلانية المأمول تحقيقها فى النظام العربى، لا يمكن قطعا تحقيقها من قبل دول تفتقر إليها أصلا فى حياتها الداخلية. لذلك، تعد كل خطوة على طريق إصلاح الدولة العربية لبنة فى إرساء أسس نظام عربى فعال ومثمر لآثاره. والعكس صحيح؛ فكلما تأخر إصلاح حال البلاد العربية، بالقدر نفسه سيظل أداء النظام العربى معطلا، وموضوعا للاختراق، والترهل، وبعيدا عن حيازة فائض القوة الذى يغير صورة المجتمعات العربية عنه، ويجعل شرعية استمراره مشروعة ومقبولة.

الهـوامش:

(١) يراجع تقرير التنمية الإنسانية العربيـة الثالث لعـام ٢٠٠٤ حـول الحريـة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

(٢) نفكـر أساسـا فـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودول الجـوار العربـى، من قبيل إيران وتركيا، والاستيطان الإسرائيلى.

(٣) مـن الملفـات المهمـة التـى تناولـت بالتحليـل أزمـة النظـام العربـى، يمكـن العـودة إلـى أزمـة النظـام الرسـمى العربـى، ملفـات مركـز الجزيـرة للدراسات، محمد عبد العاطى (محرر)، مارس/ آذار ٢٠٠٩.

(٤) انظر، حال الأمة العربية ٢٠٠٩-٢٠١٠، النهضة أو السقوط، (جماعى) تحريـر أحمـد يوسـف ونيفين مسـعد، (بيـروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربية، ط١، (إبريل ٢٠١٠)، ص٢٣٥.

(٥) انظر، حال الأمة العربية. . . مرجع سابق، ص٢٤٣.

(٦) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٧) منذ أن اندمج تنظيم القاعدة فـى اليمن مع نظيره فـى السـعودية فـى ينـاير ٢٠٠٩، وكان ما يسمى "القاعدة فـى جزيـرة العـرب"، قـام بعدة أنشـطة، نذكر منها: قتل أربعة سياح كوريين فى ١٥ مارس ٢٠٠٩، ومحاولة قتل الأمير محمد بن نايف فى ٢٧ أغسطس ٢٠٠٩، وإعلان التنظيم عن قتل أمنيين يمنيين فـى الحـدود مـع السـعودية فـى ٣ نـوفمبر ٢٠٠٩، وإعـلان التنظيم عن مسئوليته محاولة تفجير طـائرة أمريكية فى مطـار درويت فـى ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٩.

(8) Pour plus de details, voir entre autres, Sagefils Katumba N'senga, « Les problèmes de la paix dans la corne de l'Afrique», Université de Lubumbashi, Faculté des Sciences Sociales Politiques, Et Administratives, Département des Relations Internationales, 2007-2008 http://www. memoireonline.

com/10/09/2789/Les/problemes/de/la/paix/dans/la/corne/de/lafrique. html

(٩) من هذه الحركات أعضاء مما كان يسمى سابقا "اتحاد المحاكم الإسلامية" الذين شكلوا لاحقا محورا أصبح يسمى "التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال"، فضلا عن حركات وتنظيمات إسلامية كثيرة؛ مثل حركة أهل السنة والجماعة، ونشطاء سياسيين كثر.

(10) Cf, Sagefils Katumba N'senga, Les problèmes de la paix dans la corne de l'Afrique ,... op. cit.

(١١) بحسب إحصاء ١٩٥٥-١٩٥٦ الذى يعد فى تقدير أحد الأكاديميين السودانيين الإحصاء الموثوق به حتى اليوم. انظر أحمد شاهين، الديمقراطية التوافقية فى السودان، مجلة المستقبل العربى، العدد ٣٣٤، ديسمبر/ يناير ٢٠٠٦، ص١١٥.

(١٢) تعود بداية الحرب الفعلية إلى عام ١٩٥٥؛ أى فى أثناء الاستعمار البريطانى.

(١٣) انظر، أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، حال الأمة العربية...، مرجع سابق، ص٢٦٣.

(١٤) نفكر أساسا فى كتابات "برنارد لويس" و"صمويل هنتنجتون".

(١٥) انظر المعطيات الإحصائية فى: حال الأمة العربية، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(16) Cf, "Un destin kurde pour Kirkouk: chimère ou realpolitik ?", Matrices stratégiques, 19/04/2009 http://www. infoguerre. fr/matrices/strategiques/un/destin/kurde/pour/kirkouk/chimere/ou/realpolitik

(١٧) يتأكد هذا المعطى فى ضعف المبادلات التجارية والاقتصادية البينية العربية مقارنة مع التكتلات الدولية؛ إذ تصل فى الاتحاد الأوربى إلى ٦٥٪، و٥٦٪ فى أمريكا الشمالية، و٢٣ ٪ فى آسيا.

(١٨) راجع: تقرير التنمية الإنسانية العربية الثالث حول الحرية (٢٠٠٤)، مصادر تعطل قيام الحكم الصالح فى البلاد العربية إلى واقع الاحتلال.

(١٩) يراجع بدرجة أساسية: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٤ (نحو الحرية فى الوطن العربى)، ونظيره لعام ٢٠٠٩ (تحديات أمن الإنسان العربى).

(٢٠) أو كما كانت تصفها كتابات هنرى كيسنجر "السمكة الكبيرة" التى تم اصطيدت تسهل عملية اصطياد الأسماك الصغيرة الأخرى؛ أى بقية الدول العربية.

(٢١) من ضمن كتابات كثيرة أعقبت حرب لبنان صيف ٢٠٠٦، انظر: ندوة مركز دراسات الوحدة العربية.

(٢٢) راجع حال الأمة. . . ، مرجع سابق، ص١٩٣.

(٢٣) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢٤) أجريت الانتخابات الأولى فى ٣١ يناير ٢٠٠٥، والثانية فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥.

(٢٥) انظر: أزمة النظام الرسمى العربى، الملفات البحثية، مركز الجزيرة للدراسات، محمد عبد العاطى (محرر)، مارس/ آذار ٢٠٠٩، ص٦.

(٢٦) هناك أدبيات كثيرة تناولت بالتحليل مسألة إصلاح منظومة الجامعة العربية. . . ، يمكن العودة على يسبيل المثال، إلى:

- د. مجدى حماد، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٩٩، يناير ٢٠٠٤.
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ٢٠٠٣.

(٢٧) انظر تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩ (تحديات أمن الإنسان فى البلدان العربية)، ص٧٦.

(٢٨) انظـر، د. مجـدى حمـاد، جامعـة الـدول العربيـة. . . ، مرجـع سـابق، ص٢٧١ وما بعدها (مستقبل الجامعة).

(٢٩) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣٠) المرجع السابق ، ص٣٢٩.

(٣١) من ضمن مصادر كثيرة، يمكن الاطلاع على تقرير التنمية الإنسانية العربيـة الخـامس حـول "تحـديات أمـن الإنسـان فـى الـبلاد العربيـة" (٢٠٠٩)، ص٤٥ وما بعدها.

(٣٢) يتعلق الأمر باليمن، والسودان، والصومال، والعراق.

(٣٣) انظر تقرير التنمية الإنسانية الرابع حول الحرية لعام ٢٠٠٤، ص١٢٠ وما بعدها.